

الحق في التعليم في ظل أزمة كورونا



يوليو ٢٠٢١

ورقة سياسات

وحدة البحوث والدراسات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مقدمة

تمتلك مصر منظومة تعليمية ضخمة ومعقدة ، ولا تزال البنية التحتية لشبكة الإنترنت للكثير من المدارس غير جيدة ، وجاءت أزمة كورونا لتزيد من معاناة التعليم المصري ، وأظهرت جائحة كورونا حاجتنا إلى نظام تعليمي جديد يوجه إلى المستقبل، ويكون قادراً على مواجهة التحديات، والتي من بينها الكوارث والأزمات ، وقد فرضت جائحة كورونا أهتماماً بالحق بالتعليم بشكل مختلف ، وصار الحق في التحول الرقمي وسد الفجوات الرقمية بين الأفراد أبرز المتغيرات التي فرضتها الجائحة ، وأصبح من الضروري على الدول والمنظمات التعاون ؛ لضمان بقاء الحق في التعليم حقاً أساسياً حتى في ظل الأزمات العالمية .

لقد كشفت أزمة كورونا عن خلل في أنظمة التعليم المصرية ، وعدم قدرة المعلمين على مجارات الحدث فصاروا ملقنين أكثر منهم مبدعين وفي حقيقة الأمر أن أوليا الأمور يمتلكون ثقافة واعية لمدي أهمية التعليم ، ولكن سرعة وفجائية الأزمة لم يقابلها استجابة من المعلمين واستيعاب من أولياء الأمور.

أرتبطت الآثار السلبية للتعليم في ظل جائحة كورونا بشكل واضح علي طلبة الشهادة الإعدادية والثانوية العامة والطلاب المتواجدين في الريف.

أهداف الدراسة:

مما لا شك فيه أن التعليم عن بعض أصبح ضرورة ملحة خصوصاً في وقت الأزمات وانتشار الأوبئة والفيروسات التي تتطلب التباعد الاجتماعي ، وتنبع أهمية الدراسة من خلال مشاركة الجهود المبذولة لمواجهة جائحة كورونا وتقليل تداعياته على سير العملية التعليمية.

مساندة جهود وزارة التعليم في تطوير التعليم في ظل الاعتماد على التعليم الرقمي.

وتسعي الدراسة للكشف عن التحديات التي تنتظر التعليم والرؤية المستقبلية من بعد كورونا.

محاولات تجنب السلبيات القائمة عند تطبيق التعليم الإلكتروني في العام الدراسي القادم ٢٠٢١/٢٠٢٢ خاصة في ظل استمرار جائحة كورونا.

استناداً على ما تقدم فإن الدراسة تحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسة الآتية.

ما هو تأثير جائحة كورونا على الحق في التعليم؟

ما هي أبرز التحديات التي تواجه التعليم في ظل أزمة كورونا؟

ما هي الحلول المقترحة التي يمكن استخدامها للحفاظ على الحق في التعليم في ظل الأزمة؟.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالإزمة وتحديد الحقائق بواقع الحياة وتحليل المادة التي تم جمعها لاستخلاص الدلالات التي توصلت إليها الدراسة ، ومحاولة الوصول لنتائج وحلول تساعد على التعامل مع جائحة كورونا.

الحق في التعليم بين الأمم المتحدة والدستور المصري.

الحق في التعليم، هو حق مؤسس لباقي حقوق الإنسان، ويعد الأداة الرئيسية التي يمكن بها للجميع أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يحصلوا على فرصة المشاركة الكاملة في مختلف أنشطة المجتمع .

ركزت الأمم المتحدة على التعليم كإحدى الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي أطلقتها في كوريا الجنوبية ٢٠١٥،^(١) حيث أكدت الأمم المتحدة في الهدف الرابع على ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة تضمن هدف أن يتم بناء المرافق التعليمية التي ترافق الفروق بين الجنسين^(٢)

سعت الأمم المتحدة لحماية حق التعليم بإعتبره حقاً من حقوق الإنسان فأكدت المادة ٢٦ من الإعلان العالمي على حق التعليم من الحقوق الأساسية – لكل شخص الحق في التعليم ، ويجب أن يوفر مجاناً على الأقل في المرحلة الأساسية.^(٣)

المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨. كما نصت المادة ١٣ من العهد الدولي على ضرورة تمكين كل فرد من حقه في التعليم^(٤)

وأكد الدستور المصري ٢٠١٤ على أهمية الحق في التعليم ، حيث نصت المادة ١٩ على أن: "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون "التعليم الإلزامي، والتعليم المجاني" وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية" ...

(١) صدر "إعلان إنشيوون" بكوريا الجنوبية أثناء المنتدى العالمي للتربية ٢٠١٥ تعهدت فيه الدول المشاركة، بتنفيذ جدول أعمال "التعليم حتى ٢٠٣٠"، و نص على حق الإنسان في التعليم وعلى ضرورة ألا يُترك أحد بدون تعليم ، وأوصى بأن يحتل التعليم مكانة الصدارة على المستوى الوطني، وأن على عاتق الحكومات تقع المسؤولية الأساسية في ضمان نجاح عمليات التنفيذ والمتابعة والتقويم.

(٢) محمود سلامة ٢٠٢٠، إعادة صياغة الحق في التعليم في عالم ما بعد كورونا.

(٣) نشرة الالكسيو ، العلمية جائحة كورونا وتداعياتها على التنمية المستدامة ٢٠٣٠، جامعة الدول العربية ٢٠٢٠ ص٧.

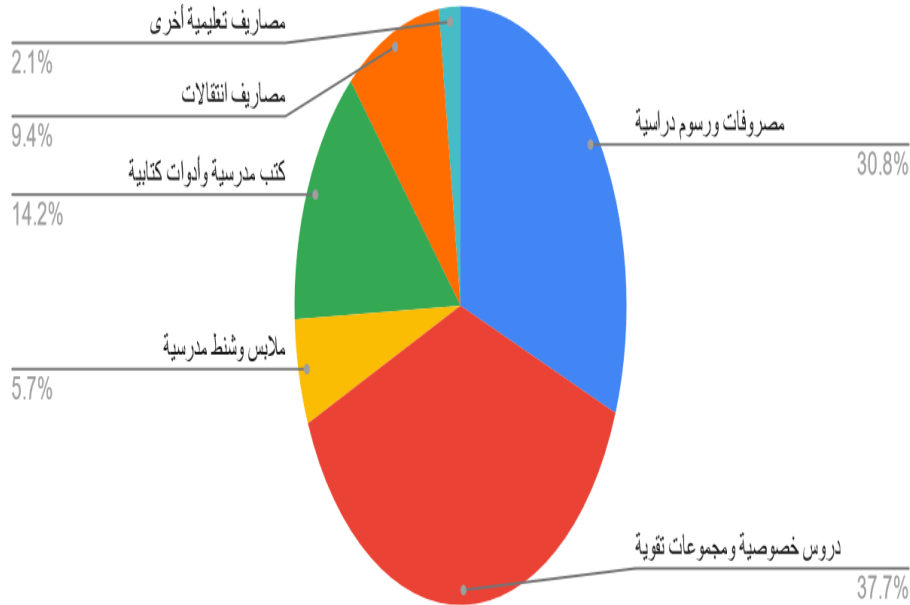
(٤) المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.

الأسرة المصرية والإنفاق على التعليم في ظل كورونا.

يعتبر نظام التعليم المصري أكبر أنظمة التعليم في الشرق الأوسط وحققت مصر تقدماً في إتاحة الفرص الدولية ضماناً لتحقيق الحق في التعليم فأرتفعت معدلات القيد وأقترنت من المعدلات العالمية خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وبلغت مخصصات التعليم ٢٥٦ مليار جنيه بكافة مراحلها حيث يمثل الاتفاق على التعليم ٢١٪ من إجمالي الموازنة العامة ٢٠٢٠/٢٠٢١، مما يعادل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق الأسر الريفية ١/٢ ما تنفق الأسر الحضرية على التعليم بفضل الدروس الخصوصية والرسوم الدراسية.^(٥)

أضفت أزمة كورونا مزيد من الأعباء على عاتق الأسرة المصرية وأضحت مسؤولية الأسرة باتت مضاعفة، لأنها تمثل جهة الإشراف المباشرة على الطالب أثناء تلقيه الدروس عبر قنوات التعلم عن بعد، مثل صعوبة متابعة الأبناء بعدما أصبح التعليم عن بعد وكشفت الجائحة عن ضعف الاستفادة العلمية ولجوء التلاميذ لمزيد من الدروس الخصوصية، حيث أصبح التحصيل العلمي ضعيف جداً، إضافة لعدم وجود الوقت الكافي لدى الأم العاملة لمتابعة أبنائها علاوة على تفاوت الإمكانيات المادية حيث لا تتوفر لدى الجميع التقنيات ذاتها

ووفق تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ٢٠٢٠، أغلب إنفاق الأسر على التعليم، الدروس الخصوصية بنسبة ٣٧,٧٪. أما المصروفات الدراسية تمثل ٣٠,٨ ٪. كما تتحمل الأسرة لتكاليف الكتب بنسبة ١٤,٢ ٪، ومصاريف الانتقال ٩,٤ ٪، والملابس ٥,٧ ٪.



(٥) المركز المصري للدراسات الاقتصادية: أزمة التعليم قبل الجامعي العدد ٥، مارس ٢٠٢٠.

لقد دفعتنا الأزمة إلى القفز خطوة إلى الأمام وجعلتنا تنبني صيغا من التعليم كنا لا نعترف بها وأظهرت جائحة كورونا الحاجة لوضع معايير لضمان جودة التقنيات التدريسية و تمكين عمل المنصات التعليمية الجديدة ، والتي ستكون شرطاً لتنفيذها وقت الأزمات، وأوضحت الأزمة أن تدخلات التكنولوجيا في مجال التعليم ستسمر في القيام بدور رئيسي في تعليم الأجيال القادمة.^(٦)

وفي ظل تفشي فيروس كورونا ، وعقب إصدار رئيس الوزراء قرار ٧١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعطيل الدراسة مارس ٢٠٢٠ ، وهو الأمر الذي أستوجب الإسراع نحو تحول نموذجي في عملية التعليم فأتجهت الدولة إلى التعليم الرقمي ، وقد أستفاد قطاع التعليم من وجود بنية تحتية تكنولوجية حديثة في كافة – المراحل التعليمية والتحول نحو التعليم عن بعد حفاظاً على أرواح المواطنين ،^(٧) حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم مجموعة من المنصات الرقمية لضمان استكمال المناهج وتقييم الطلاب ، وقد ساهمت المنصات في استكمال العام الدراسي، وأن كان ذلك لم يتم بالفاعلية المأمولة؛ بسبب عدم توافر الأنترنت لدي عدد كبير من الأسر بمستوياتها المختلفة بنفس الكفاءة ، وواجه تطبيق التعليم عن بعد بعض المعقوات الهامة أبرزها ضعف معرفة المعلمين ومحدودية استخدامهم الأدوات التكنولوجية في التعليم، بالإضافة للإستخدام السيئ من قبل بعض الطلاب للتكنولوجيا ، إضافة لضعف الإستعداد الصحية بالمدارس وضعف منظومة التعليم .

لقد استهدفت الحكومة المصرية من خلال سياسة التحول الرقمي إحداث تغيير جذري في منظومة التعليم ، وقدمت العديد من البرامج التدريبية للمعلمين ؛ لتعزيز قدراتهم في التعامل مع المنصات الرقمية ، وقد أطلقت وزارة التعليم العديد من المنصات الالكترونية لتسهيل التواصل بين المعلمين والطلاب الا أن غياب الرقابة الحكومية على أداء المعلمين ؛ جعل التحول الرقمي الطالب وحيداً دون معلم ، ومن ثم فتح المجال للدروس الخصوصية.^(٨)

سرعت جائحة كورونا في وتيرة انتشار التعليم الإلكتروني ، حيث أصبحت جائحة كورونا عاملاً محفزاً لإستخدام الأجهزة الألكترونية والدراسة عبر الانترنت كحل بديل للتعليم داخل المدرسة، وبالتالي فإن التوقعات تترقب تزايد سوق التعليم الإلكتروني، مع إيجاد حلول للتكلفة الباهظة للأشتراك في الشبكات في ظل تراجع نمو الاقتصاد عالمياً، الذي يجعل الأسر ذات الدخل اليومي تقف عاجزة عن تحمل الأعباء المالية التي يتطلبها التعليم الإلكتروني.^(٩)

يوفر التعليم عن بعد العديد من المزايا مثل سهولة الوصول للمحتوى التعليمي، وكسر حاجز الحدود، وتوفير الوقت، وحل أزمة كثافة الطلاب، لكن هناك الكثير من العيوب منها : ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت بالنسبة لمستويات الدخل المنخفضة ، و ضعف مستوى التفاعلية بين المعلم والطالب ، والافتقار للنواحي الواقعية في التعليم

(٦) جمال الدهشان، مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا، مجلة العلوم التربوية، العدد ٤ ، ٢٠٢٠).

(٧) بسمة الحداد: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الأقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي مايو ٢٠٢٠ ، ص ١٢ .

(٨) أحمد موسى مختار الهبيري وآخرون : اليات تعزيز دور التحول الرقمي في اصلاح قطاع التعليم العام قبل الجامعي ، المركز الديمقراطي العربي ٢٠٢١

(٩) هدي عماري، التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا ٢٠٢٠ ، ص ٣١.

وضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعد ، بالإضافة لإقتصار المادة العلمية على الجزء النظري من المنهج وعدم تقبل الطلاب لهذا النوع من التعلم ؛ لإنعدام البيئة الدراسية التفاعلية ، وأختزل درو المعلم على الجانب التعليمي وانتهى دوره القيمي التربوي (١٠).

ان سعي الحكومة لتطوير التعليم، أمر لا يمكن انكاره ، حيث قامت الدولة بجهود كبيرة لتطبيق سياسة التحول الرقمي كوسيلة لتطوير التعليم وتحسين مستوى المخرجات التعليمية ، ولكن الواقع أثبت أن سياسة التحول تنطوي على عدد من الاختلالات التي لا بد أن تتدخل الدولة للقضاء عليها قبل أن تتسبب في حدوث كارثة تؤدي الى تدهور التعليم تدهوراً حقيقياً.

الحق في التعليم في ظل الجائحة :

إن الحق في التعليم في عالم ما بعد كورونا يتطلب إعادة صياغة ليشتتمل على حق الأفراد في التحول الرقمي، والتغلب على التحديات التي تعوق هذا التحول، والتي يمكن أن تتلخص فيما يلي⁽¹¹⁾:

الفجوة في الإتصال بالإنترنت وتتعلق تلك الفجوة بضمن اتصال جميع الطلاب بالإنترنت، فعلى الرغم من أن الحلول التكنولوجية هي أفضل طريقة لتقبل خسائر التعلم بسبب الجائحة، إلا أنها تنطوي على مخاطرة كبيرة تتمثل في توسيع الفجوات في المساواة في التعليم وإذا كانت الفجوة الرقمية في التعليم ستزداد أثناء إغلاق المدارس، فإن تفاوت التعلم وفقير التعلم سيزدادان، حيث سيتم ضمان استمرارية التعلم بالنسبة للبعض ويُحرم البعض الآخر منه.

الفجوة في الاستخدام الرقمي: وتتعلق تلك الفجوة بقدرة الطلاب وأولياء أمورهم على التفاعل مع المحتوى عبر الإنترنت، حيث يمكن أن يكون هذا التفاعل أقل توجهاً نحو التعلم للطلاب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأفقر.

الفجوة الرقمية في المدارس: ويتعلق ذلك بقدرات وإمكانيات كل مدرسة على توفير التعلم الرقمي الفردي أو المتكافئ والمتسلسل بما يلائم جميع الطلاب، وتعزيز ورصد المشاركة مع هذه المواد، وتقديم الملاحظات التي تساعد في زيادة نتائج التعلم إلى أقصى درجة . جمود نظم التعليم، في الدول النامية التي تركز على الشهادات أكثر من المهارات، إضافة إلى زيادة عدم المساواة بين الطلاب في ظل تباين انتشار وسرعة شبكة الانترنت وهو ما أدى إلى زيادة حدة الفجوة الرقمية وتداعيات ذلك على جودة التعليم عن بعد.

(١٠) أثير أبو عبادة تقييم تجربة التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا ٢٠٢٠، ص ١٨ .

(11)محمود سلامة: إعادة صياغة الحق في التعليم في عالم ما بعد كورونا، المراكز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ٢٠٢٠، ص ٢٢



الأثار التي خلقتها أزمة كورونا على نظم التعليم حول العالم تتمثل في:

- عدم المساواة في إمكانية الانتفاع من المنصات في التعلم الإلكتروني حيث وقف الاتصال بالإنترنت عائقاً أمام التعلم المستمر خاصةً عند طلاب الأسر الفقيرة.
- عدم استعداد الأهل لمساعدة أولادهم للتعلم عن بعد خاصةً بالنسبة لمحدودي التعليم والموارد.
- ارتفاع التكلفة الاقتصادية للتعليم بسبب تراجع الدخل وغلق المدارس.
- أن التعليم عن بعد يمكن أن يحقق أهدافه إذا توافرت الشروط لإنجاحه حتى تتمكن من صياغة سياسات علمية مناسبة للتعامل مع هذا المستقبل.

توصيات

- تحديث البنية التحتية التكنولوجية في القرى والريف والمناطق الأكثر فقراً ، وتدريب المعلمين المستمر في القرى الفقيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- اصدار تطبيق تعليمي (إبلكيشن) مجاني وبسيط للاستخدام من قبل الوزارة لكافة المراحل التعليمية لمساعدة أولياء الأمور على متابعة أبنائهم وقيام أخصائي المدارس بتدريب الآباء على استخدام التطبيق بسهولة ويسر.
- تفعيل دور ادارة الرقابة ومتابعة الأداء في وزارة التعليم من خلال تدريب الموظفين على استخدام الانترنت والتعامل مع المنصات الالكترونية ليمكننا من متابعة أداء المعلمين في الفصول الافتراضية
- مطالبة منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا التعليم وبالتنسيق مع مجلس الأمناء بالمدارس مساعدة أولياء الأمور بتقديم دورات تدريبية لمحو الأمية التكنولوجية ؛ لمواكبة التحصيل الدراسي ، ذلك لأن نجاح التعلم عن بُعد يتوقف على تعاون ومتابعة المدارس مع أولياء الأمور.
- ضخ موارد مالية لتطوير برامج ومقررات تعليمية للعام الدراسي الجديد ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، والاستعانة بالخبرات الدولية والبرامج الدولية لمساندة برامج التعليم .
- زيادة الاستثمارات في قرى ومحافظات الوجه القبلي لتحديث البنية التحتية التكنولوجية في ظل اتجاه الدولة للتعليم عن بعد لمواجهة كورونا في المستقبل.
- الاهتمام بالبرامج التعليمية على القنوات التلفزيونية لطلاب المناطق الفقيرة والمحرومة لضمان شمولهم في عملية التعلم عن بعد.
- استغلال منظومة التعلم الموازي في دعم العملية التعليمية بشكل رسمي ، وبث الدروس على القنوات التعليمية مقابل دخل محدد.
- الاستفادة بالمنح الدولية والمنظمات الدولية (اليونيسيف والبنك الدولي) والتي تساعد علي القيام بالإصلاحات المعنية على حصار الفيروس ومكافحته.

المراجع .

أثير أبو عبادة تقييم تجربة التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا ٢٠٢٠.

أحمد موسى مختار الهبيرى وآخرون : اليات تعزيز دور التحول الرقمي في اصلاح قطاع التعليم العام قبل الجامعي ، المركز الديمقراطي العربي ٢٠٢١

الأمم المتحدة، التعليم اثناء جائحة كوفيد -١٩ وما بعدها، أغسطس ٢٠٢٠.

بسمة الحداد: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الأقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي مايو ٢٠٢٠

البنك الدولي، جائحة كورونا صدمات التعليم والاستجابة على الأصعدة السياسية، ٢٠٢٠.

زايد محمد، أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة القانون العدد ٤، ٢٠٢٠.

سامي نصار، الحق في التعليم في مصر، القاهرة ٢٠٢٠.

محمود سلامة: إعادة صياغة الحق في التعليم في عالم ما بعد كورونا، المراكز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ٢٠٢٠.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية: أزمة التعليم قبل الجامعي العدد ٥، مارس ٢٠٢٠.

مصطفى عبدالله ، تصور مُقترح لتطبيق التعليم الهجين في ظل كوفيد -١٩ ، مجلة جامعة الفيوم، ٢٠٢٠.

هدي عماري، التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا ٢٠٢٠ .